

مفوضية اللاجئين وإنسياد يبحثان إشراك القطاع الخاص في الاستجابة لأزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تؤكد كلية إنسياد لإدارة الأعمال من خلال "مركز النمو الاقتصادي" التزامها المتواصل في المساهمة بالحلول المستدامة للأزمات الإنسانية والاجتماعية الكبرى كأزمة اللاجئين

دبي، 24 أبريل، 2016 – ضمن مبادرات الكلية العالمية في مجال المسؤولية الاجتماعية، قامت كلية إنسياد لإدارة الأعمال بالتعاون مع مركز النمو الاقتصادي للعمل جنباً إلى جنب مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهدف اكتشاف وتعزيز دور قادة ورجال الأعمال والقطاع الخاص في دعم الأشخاص الأكثر تضرراً في العالم.

فقد قامت كل من إنسياد ومركز النمو الاقتصادي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنظيم اجتماع تضمّن قادة أعمال وأكاديميين لبحث الجهود المبذولة في إشراك القطاع الخاص في العمل الإغاثي الإنساني للتصدي لأزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بُني الاجتماع على الخبرات العملية المتوفرة، بما يتيح الاستفادة من الخبرات التي تمتلكها مفوضية اللاجئين والمعرفة الواسعة المتوفرة لدى القطاع الخاص. تم خلال الاجتماع تقييم الشراكات القائمة، واستعراض طرق إشراك القطاع الخاص في العمل الإغاثي، وبحث شراكات مستقبلية لمساعدة اللاجئين في بناء حياة كريمة.

افتتح الجلسة كل من "توم فليتشر"، مدير استراتيجي عالمي في "انتلاف الأعمال العالمي للتعليم و"وليد البناوي"، رئيس مجلس إدارة ومؤسس "جسر فينتشر بارتنرز". وفي الحديث عن الجلسة، أضافت "باتريشا ماك كول"، "إن تناول أزمات اللاجئين في المنطقة يتطلب تعاوناً من قبل جميع الأطراف، ويسرّ "مركز النمو الاقتصادي" التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تسليط الضوء على الطرق التي يمكن للقطاع الخاص المشاركة من خلالها وإحداث أثر إيجابي في المنطقة".

وتعليقاً على هذه المبادرة قال حسام شاهين المدير الإقليمي للشراكات الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط في مفوضية اللاجئين: "يسعدنا أن نكون جزءاً من هذه الحدث الفريد مع إنسياد و "مركز النمو الاقتصادي" في المنطقة، إذ شكل فرصة نوعية لاستعراض بعض نماذج الشراكة القائمة بين مفوضية اللاجئين والقطاع الخاص والدفع بأطراف آخرين فاعلين للانضمام لقضية اللاجئين". وأضاف: "هذا الكم الهائل من الأزمات الإنسانية في المنطقة يتطلب جهود مشتركة للاستجابة

للحاجات الملحة اللاجئين. باتت مشاركة القطاع الخاص بالاستجابة للأزمات الإنسانية ذات أهمية قصوى أكثر من أي وقت مضى ."

يعتبر القطاع الخاص اليوم قوة عالمية صاعدة، ولديه كل ما يلزم من خبرات وتجهيزات ومصادقية وأداء عالي ومصادر تمويل ومسؤولية اجتماعية لكي تنخرط إلى حد كبير بعملية وضع وتنفيذ برامج التدخل الإنساني للنازحين في المنطقة وفي العالم. من جانبه قال "ميغيل لوبو"، بروفيسور مساعد في قسم العلوم، ومدير حرم إنسياد الجامعي في أبوظبي، "إن التطرُّق للصراعات التي من شأنها أن تؤدي إلى موجات اللجوء وأيضاً تبني أسلوب أكثر شمولية يلائم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي مسألة لا تحتل السؤال. كذلك فإن المساعدة الإنسانية والدعم التنموي هي في نفس الوقت مسألة عاجلة وضرورة ملحة. إنها مسؤوليتنا كأكاديميين نقوم بإعداد قادة الأعمال اليوم أن نشجّع على التعاون ما بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فلا بد لهذا التعاون أن يفضي إلى وضع وتطبيق استراتيجيات أفضل لتقديم الدعم الإغاثي لهذه المنطقة الغارقة بأزمة اللاجئين وإلى المساعدة في إرساء قواعد متينة لمستقبل واعد أفضل يسوده الاستقرار والازدهار".

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر مصدر ومستضيف للنازحين واللاجئين في العالم، الأمر الذي يستدعي مبادرات إبداعية غير مسبقة من جانب القائمين على العمل الإنساني، وكذلك الاهتمام بموضوع الشراكات غير التقليدية والتي تصبّ في مصلحة اللاجئين والنازحين داخياً. إن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني مدعوة للمشاركة في تقديم الدعم لأكثر من 6 ملايين من اللاجئين والنازحين، والذين هم ضحايا للصراعات الجارية في المنطقة.

وبدورها قالت مريم فرج، مدير المسؤولية الاجتماعية للشركة في مجموعة "إم بي سي": "إن مستوى أزمة اللاجئين مثير للقلق ويجب علينا التصرّف والعمل معاً بسرعة". وتابعت قائلة: "تقوم الشركات والمؤسسات بوضع وتصميم برامج المسؤولية الاجتماعية لديها انطلاقاً من المهام والمبادئ التي قامت على أساسها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال نشاطاتها، وكذلك حاجتها لبيئة أعمال تفاعلية تعمل من خلالها، لكننا اليوم نواجه أزمة إنسانية غير مسبقة، والتي تتطلب أسلوب عمل جماعي من كافة الأطراف، بما في ذلك القطاع الخاص الذي يلعب دور فعّال في الدعم الإغاثي الإنساني حتى الوصول إلى حل جذري لأزمة اللاجئين في المنطقة. لقد قمنا اليوم ببداية جيدة".

تضمن البرنامج طاولة نقاش مستديرة تمّ من خلالها طرح أفكار ورؤى، واستعراض حالات عملية لشراكات قائمة للقطاع الخاص بغية تقديم أمثلة حقيقية ودفع أطراف أخرى للمشاركة، وتحديد شركاء من القطاع الخاص ممن لديهم الإرادة للمشاركة والانخراط مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لدعم وخدمة اللاجئين واستضافتهم في المنطقة. شارك في ذلك العديد من الخبراء مثل حسام شاهين، مسؤول رئيسي في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مجال شراكات القطاع الخاص (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، كامل الزرقا، رئيس مجلس إدارة ومؤسس في مجموعة "فالكون"، مريم فرج، رئيسة دائرة المسؤولية الاجتماعية للشركة في مجموعة "إم بي سي"، بتول حسيني، رئيسة دائرة الشؤون الحكومية في شركة "ساب" (في دولة الإمارات)، ورئيسة دائرة المسؤولية الاجتماعية فيها (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وباتريشا ماك كول، مديرة في الإدارة التنفيذية في "مركز النمو الاقتصادي".

- انتهى -

نبذة عن إنسياد، كلية إدارة الأعمال العالمية

تعتبر كلية إنسياد، إحدى أبرز وأكبر مؤسسات التعليم العالي المتخصصة في إدارة الأعمال على المستوى الدولي. وتوفر للمشاركين في برامجها تجربة تعليم عالمية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. ويمتد نشاط كلية إنسياد البحثي والتعليمي على نطاق ثلاث قارات، بفضل مقراتها الجامعية الموزعة في كل من أوروبا (فرنسا)، وآسيا (سنغافورة)، والشرق الأوسط (أبوظبي). كما أن أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم 148 أستاذاً مرموقاً من 40 بلداً، ينقلون معارفهم وخبراتهم لأكثر من 1300 مشارك سنوياً في برامجها التعليمية. كما يشارك أكثر من 9500 تنفيذي سنوياً في برامج كلية إنسياد للتعليم التنفيذي. وفي عام 2016، تم تصنيف جميع البرامج الثلاث لماجستير إدارة الأعمال من إنسياد في المرتبة الأولى من قبل الـ"فايننشال تايمز" في جميع فئات التصنيف التي تشمل ماجستير إدارة الأعمال، وماجستير إدارة الأعمال التنفيذية، وبرنامج إدار الأعمال التنفيذية من قبل كلية واحدة.

للمزيد من المعلومات عن كلية إنسياد يرجى زيارة موقع الكلية على الرابط التالي: www.insead.edu

للتواصل الإعلامي :

زينة سليمان

هاتف : + 971 50 640 3191

البريد الإلكتروني: zeina.sleiman@insead.edu

عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تم إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 14 ديسمبر/ كانون الأول من عام 1950 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقضي ولاية المفوضية بقيادة وتنسيق العمل الدولي الرامي إلى حماية اللاجئين وحلّ مشاكلهم في كافة أنحاء العالم. وتكمن غاية المفوضية الأساسية في حماية حقوق ورفاه اللاجئين. كما تسعى المفوضية لضمان قدرة كل شخص على ممارسة حقه في التماس اللجوء والعتور على ملاذ آمن في دولة أخرى، مع إمكانية اختيار العودة الطوعية إلى الوطن أو الاندماج محلياً أو إعادة التوطين في بلد ثالث. كما أن للمفوضية ولاية من أجل مساعدة الأشخاص عديمي الجنسية. وعلى مدى أكثر من خمسة عقود، قامت المفوضية بتوفير المساعدة لعشرات الملايين من الأشخاص على بدء حياتهم من جديد. واليوم، يستمر موظفو المفوضية البالغ عددهم نحو 9,300 شخصاً والموزعين على أكثر من 127 بلداً، في تقديم المساعدة لما يقارب الـ55 مليون شخص.

للتواصل الإعلامي :

محمد أبو عساكر، المسؤول الإعلامي

البريد الإلكتروني: abuasake@unhcr.org

هاتف: 00971506213552